تقديم:

تبعا لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20 من خلال وثيقة النهائية "المستقبل الذي نصبو إليه" ستعمل تونس على المضي قدما على دروب التنميةالمستدامة وذلك بغية :

- رفع التحديات المرتبطة بالتحولات السياسية ومنها بالخصوص الإنتقال الديمقراطي بتركيز مقومات الديمقراطية التشاركية،
- استنباط نموذج تنموي شامل ومندمج يبنى على أسس اقتصاد المعرفة والحوكمة الرشيدة والتضامن بين الفئات والجهات و الأجيال ،
- تحقيق الصعود الاقتصادي من خلال ضمان مقومات الاستدامة البيئية، التوازن المجتمعي، الحفاظ الهوية الثقافية والانفتاح على الحضارة الكونية،

المبادئ التي تنبني عليها الخارطة

- السيادة الوطنية ومبادئ التعاون والتآزر على أساس الإنصاف في العلاقات الدولية
- الاندماج الاقتصادي بتحرير المبادلات التجارية غلى نحو يسهم في تنامي الرفاه الإنساني على الصعيد الوطني
- نظام متعدد الأطراف متوازن يكون في خدمة الاقتصاد الجديد
- علاقات ثنائية تقطع مع الهيمنة والتبعية وتؤسس للسلم على أساس مبدأ السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية

أما بخصوص الفقر

- ستعمل تونس على تكريس الحق في التنمية وفق مرجعية ريو + 20
- دعم منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفق العهد العالمي لسنة 1966
- وهي تدعو للاعتماد على المقاربات الحقوقية للتنمية المستدامة لتحديد الأهداف المستقبلية بهذا الشأن
- وترى أن الاقتصاد الأخضر فرصة سانحة لكسب رهانات التشغيل والاندماج الاجتماعي
- وستعمل على إعداد الميثاق الوطني للتنمية المستدامة وهو عقد المؤسسة الاقتصادية والتي ستتمحور حولها الخيارات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية المستقبلية .

التوجهات الكبرى لخارطة الطريق الوطنية

- تطوير الأطر المؤسسية و السياسية والإستراتيجية للتنمية المستدامة خاصة مع إعداد الدستور الجديد الذي تقر مسودته الحالية بالحقوق البيئية ومنها بالخصوص الحق في الماء وتعتمد مبادئ التنمية المستدامة كمبدأ يوجه السياسات الجديدة ويقر بأهمية إنشاء هيئة دستورية حول التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة
- هذا وستسهم المدونة البيئية التي هي في طور الإعداد في طرف فريق خبراء مختص في دعم هذه التوجهات نحو إقرار مبادئ التنمية المستدامة في علاقاتها بمنظومة التخطيط التنموي من جهة وبالمنظومة القانونية الوطنية من جهة أخرى.
- بإعتماد مفهوم النمو الاخضر على المستوى السياسي من خلال التوقيع على إعلاني منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 0CED حول الإستثمار والشركات المتعددة الجنسيات وإعلانها حول النمو الاخضر لسنة 2013 يتعين العمل على إجراء المراجعات حول السياسات البيئية.

الهدف الأساسي

تأمل تونس من خلال هذا المسار أن يتحقق التوافق حول هذه الوثيقة التوجيهية من خلال مسار تشاركي وان يتم اقتراحها بعنوان الالتزامات الطواعية لريو + 20 وذلك تعبيرا عن طموحات التونسيين في المستقبل الذي يريدونه.

القراءات الإشرافية التي انبت عليها خارطة الطريق الوطنية

القراءات الإستشرافية

- القراءة تبنى على تجارب المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية.
- قراءة تتبنى على مشروع الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية.
- قراءة القطاع الخاص لأفق 2020 بتونس.
- قراءة باحثي برنامج الاستشراف حول المتوسط لسنة 2030

سنياريو النجاح

بناءا على هذه القراءات تم اقتراح سيناريو سمي سيناريو النجاح بالنسبة للعشرية وقد تم تحديده بعد رسم

- أهداف بعيدة المدى
- وأهداف متوسطة المدى
- وأخرى على المدى القصير

على المدى البعيد:

تصنيف تونس بين البلدان المتقدمة في أفق سنة 2050 وذلك اعتمادا على مؤشرات قياس الرفاه الإنساني المتعمدة ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 0CED

على المدى المتوسط:

تحقيق الصعود الاقتصادي وتصنيف تونس بين البلدان الصاعدة في أفق سنة 2036

على المدى القصير:

الانعاش الاقتصادي وإعادة الدورة الإنتاجية والانطلاق في الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بداية من سنة 2016

الأطر الإستراتيجية للتنمية المستدامة:

- **2016-2021**: المخطط الوطني الاول للاقتصاد الأخضر باعتباره خطة للانعاش الاقتصادي
- **2016-2026**: الإطار العشري الوطني حول نظم الإنتاج والاستهلاك المستدام وذلك بغية إقرار التحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني
- **2026-2036**: الإطار العشري للتحولات التكنولوجية وذلك بغية تركيز مقومات الاقتصاد الجديد

الخيارات الإستراتيجية الجوهرية التي تبنى عليها خارطة الطريق الوطنية ريو +20

أربعة خيارات أساسية

- الإقتصاد الاخضر هو خيار تونس من اجل المستقبل
- الميثاق الوطني للتنمية المستدامة هو السبيل لتكريس هذا الخيار
- تطوير الإطار المؤسساتي حول التنمية المستدامة شرط أساسي لبلورة الخيارات الجديدة
- إعتماد مقاربة وطنية حول اهداف التنمية المستدامة على ضوء نتائج أعمال الفريق الدولي في هذا الشان

الإقتصاد الاخضر، خيارنا نحو المستقبل:

- **وضع السياسات المرتبطة بالتحولات نحو الإقتصاد الأخضر في سياق الاندماج الإقليمي إستعدادا للمفاوضات حول إتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق مع الإتحاد الاوروبي وضرورة العمل على تنويع القاعدة المبادلات التجارية ودعم الإندماج الإقليمي في الاطر الاخرى (المتوسطية ، المغاربية والعربية)**
- **إعتماد المرجعية السياسية الدولية حول نتائج المراجعات التي تم إجراؤها حول السياسات الإستثمارية الوطنية وما أفرته حول إعتماد تونس مبدأ النمو الاخضر وضرورة الشروع في مراجعة السياسات السئة الوطنية**
- **تحفيز المبادرة الاقتصادية الخضراء من خلال جملة من الآليات بإعتماد القوانين والأطر الملائمة على المستوى المؤسساتي ومنها بالخصوص مكتب المساندة حول الإقتصاد الأخضر**
- **الانطلاق بإعداد مخطط وطني حول التشغيل الأخضر للسنوات 2014-2017 وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تنفيذا لتوجهات الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التي تم إعدادها سنة 2013 وذلك تحديدا للمكامن التشغيلية للإقتصاد الاخضر.**

الإقتصاد الاخضر، خيارنا نحو المستقبل:

- إعداد قانون إطاري حول الاقتصاد الأخضر والأنشطة المرتبطة به وتحفيزها تطويرا لمقاربات مجلة الاستثمار من خلال تكريس الخيارات المرتبطة بالاستثمارات الخضراء وبالاستثمارات المسؤولية اجتماعيا باعتبارهما صنفين يكملان الاستثمارات في القطاعات المنتجة
- تكريس المقاربات الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال المدونة البيئية الجديدة بشكل يسهم في تركيز مقومات الإقتصاد الاخضر
- الانطلاق في إعداد مراجعة السياسات البيئية بالتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة أو اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة

الإقتصاد الاخضر، التمويل:

- ضبط حاجيات التمويل من خلال التقييمات التي سيسهم في انجازها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع معهد الألفية واستعمال النمذجة الاقتصادية حول مقاربات الاقتصاد الكلي وسيحظى مسار إعداد الإستراتيجية الوطنية بدعم البنك العالمي من خلال المراجعات لمختلف التقارير المرحلية للدراسة
- أهمية إدراج الحاجيات المرتبطة بالتحولات نحو نموذج الإقتصاد الاخضر بالاندماج الاقتصادي وخاصة من خلال اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي
- النظر مع شركاء تونس لرسكلة الديون الخارجية و فوائدها لتمويل التحولات نحو الاقتصاد الأخضر
- تشجيع الاستثمارات الخضراء الأجنبية من خلال المجلة الجديدة للاستثمار والقانون الوطني حول الإقتصاد الاخضر
- مساهمة الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام و إثراء هذه المقاربة من خلال شراكة جديدة مع الجمعيات لمعاضدة الجهود حول التحولات نحو الاقتصاد الأخضر
- النظر في سبل مساهمة المالية الخضراء والمالية الإسلامية لتحقيق التحولات نحو الاقتصاد الأخضر.
- مساهمة الشركات البيئية و كذلك المؤسسات أو جمعيات الاستثمار الأخضر وسب إستبباط الخدمات البنكية المجددة لتحقيق هذه التحولات.

الإقتصاد الاخضر، التمويل:

- دراسة جدوى حول وضع صندوق وطني للاقتصاد الأخضر.
- النظر في رصد التمويلات المجددة والتفاضلية .
- بلورة التصورات حول المالية العمومية ومنها بالخصوص الإجراءات الجباية
- إطلاق حوار وطني حول الحد الأقصى للمديونية
- تحقيق التزام أكثر من طرف كل الإطراف الفاعلة في القطاعين الخاص والعام والقطاع التضامني لتمويل التحولات نحو الاقتصاد الأخضر.

الإقتصاد الاخضر، تقوية القدرات المؤسساتية:

- مكتب المساعدة حول الأنشطة الخضراء.
- مرصد وطني حول التشغيل الأخضر.

إنشاء مركز الامتياز الوطني حول الاقتصاد الأخضر
لتقوية القدرات من أجل إنجاح التحولات نحو
النموذج الإقتصادي الجديد

الإقتصاد الاخضر، تقوية القدرات التحليلية:

- تقوية القدرات حول اليقظة والاستشراف الاستراتيجي وذلك للتمكن من متابعة المسارات الدولية حول التنمية المستدامة عموما والإقتصاد الاخضر بالخصوص والعمل على استباقها على المستوى الإقليمي والوطني.
- بلورة التطورات حول السياسات العمومية الجديدة لإنجاح التحولات نحو الاقتصاد الأخضر وتقوية القدرات القيادية في هذا الشأن وخاصة منها السياسات التي تستهدف الرأس المال البشري.
- القدرات التحليلية المرتبطة بنظام المحاسبة الخضراء ونظم المعلومات الإحصائية حول التنمية المستدامة وخاصة بعد اعتماد نظام التقييمات الإقتصادية البيئية المندمجة خلال سنة 2012
- تقوية القدرات لإطلاق المبادرة الوطنية حول النجاعة الايكولوجية وستتمحور بالخصوص حول الطاقة والماء والنفايات
- تقوية القدرات التقييمية حول التنمية المستدامة وخاصة التقييم المسبق اتفاقات الاستثمار واتفاقات التبادل الحر و اتفاقات التمويل مع البنوك الدولية والإقليمية ورصد آثارها على الإستدامة
- تعميق التحاليل الخاصة بالمقاربات الاقتصادية للتنمية المستديمة وخاصة من خلال المقاربات الجغرافية والتي ترتبط بتنافسية الإقتصاد الوطني
- تقوية القدرات الإتصالية حول مفاهيم وخيارات الإقتصاد الأخضر
- تقوية القدرات لتصور واقتراح اتفاقات نقل التكنولوجيات لكسب رهانات الاقتصاد الأخضر والتفاوض بشانها مساندة لبرامج ومشاريع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي
- تقوية القدرات لوضع النظم الخاصة بتقارير التنمية المستديمة من طرف المؤسسات والمنظمات ومتابعتها وفق أهداف التنمية المستدامة

الميثاق الوطني للتنمية المستدامة

ركائز الميثاق الوطني للتنمية المستدامة

بناء على ما تم الاتفاق بشانه مؤخرا حول العقد الاجتماعي من مبادئ وقيم وخيارات سيدعم هذا الميثاق الأطر الإستراتجية للتنمية المستديمة وذلك من خلال مسارين سيتم العمل على إرسائهما بشكل متوازي وهما :

- الإستراتيجية الوطنية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات
- إنضمام تونس لمجموعة أصدقاء الفقرة 47 للوثيقة النهائية للمؤتمر

الإستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية

- اعتماد آليات المسؤولية المجتمعية على غرار مواثيق التنمية المستدامة الترابية والقطاعية ومدونات السلوك وكذلك المعايير الدولية على غرار الميثاق العالمي والخطوط المرجعية للايزو 26000
- اعتبار إعداد التقارير حول التنمية المستدامة من طرف المنظمات والمؤسسات كقوة دفع ضرورية لكل الآليات الأخرى والإعداد لاعتمادها التدريجي
- التأطير القانوني للمسؤولية المجتمعية والعمل على النظر في أفضل السيناريوهات حول مأسستها
- تطور القدرات التحليلية والبحثية حول المسؤولية المجتمعية وكذلك إستراتجية الإعلام والحوار الوطني حول الميثاق الوطني للتنمية المستدامة
- وضع آليات للرصد و المتابعة حول المسؤولية المجتمعية وكذلك آلية لتقاسم المعارف حول أفضل الممارسات بهذا الشأن
- أيلاء أهمية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات العمومية بغية إعادة هيكلتها

إنضمام تونس لمجموعة الفقرة 47 للوثيقة النهائية لمؤتمر ريو+20

- يمر هذا الانضمام حتما باعتماد مبادئ الوثيقة التوجيهية لفريق أصدقاء الفقرة 47 والتي تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك المبادرة العالمية جول تقارير التنمية المستديمة GRI (ويضم فرنسا والدانمارك والبرازيل وإريقيا الجنوبية)
- كما يتعين اعتماد مبدأ التدرج قبل إقرار أي إلتزام قانوني للمؤسسات بإعداد هذه التقارير عن آثار أنشطتها على البيئة والمجتمع لكي لا يثقل ذلك كاهل المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- العمل على تكريس الإلتزام المجتمعي للشركات الأجنبية العاملة بتونس وتحقيق الترابط بين هذا الإلتزام وبين الفرص الإستثمارية ي مجال الإقتصاد الاخضر

الإطار المؤسساتي حول التنمية المستدامة

التوجهات بخصوص الإطار المؤسساتي

- الإطار المؤسساتي الدولي للتنمية المستدامة
- الإطار المؤساتي الوطني حول التنمية المستدامة

الإطار المؤسساتي الدولي

التموقع: وذلك من خلال المساعي المبذولة لإحتصان المكتب الشبه الإقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لشمال إفريقيا وذلك تبعا لقرار الدورة الرابعة عشر لندوة وزراء البيئة الافارقة حول إحداث خمس مكاتب شبه إقليمية على المستوى القاري علما وأن الوثيقة النهائية لمؤتمر ريو+20 كانت قد نصت على تعزيز الحضور الإقليمي للبرنامج وهو ما تم تأكيده من خلال الإستراتيجية الإفريقية ريو+20 التي تم إعتمادها في آروشا خلال شهر سبتمبر 2012

.وستحتصن تونس بإذن الله موفى هذه السنة الدورة الخامسة الخارقة للعادة لندوة وزراء البيئة الافارقة وذلك للمصادقة على مختلف البرامج الإقليمية التي يتم الإعداد لها حاليا بناء على توجهات الإستراتيجية الإفريقية ريو+20

الإطار المؤسساتي الوطني

الهيأة الدستورية حول التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة:

- جاءت المسودة الاولى والثانية للدستور التونسي الجديد الذي يتولى حاليا إعداده لتنص على إحداث هذه الهياة بإعتبار من الهيآت الدستورية الداعمة للديمقراطية على غرار هياة الإعلام وهياة حقوق الإنسان والهياة الإنتخابية وهياة مقاومة الفساد والرشوة ونصت مسودة الدستور على أن للهياة دور هام حول مسالة تقييمات التنمية المستدامة فهي ستتولى تقييم السياسات ومخططات التنمية والقوانين بصة مسبقة وأحالت للقانون تفاصيل تنظيم وسير أعمال هذه الهياة
- تم إدراج هذه الهياة على إثر المطالبات من طرف المجتمع المدني وخاصة مجموعة Eco-constituion بغحداث مجلس إقتصادي وإجتماعي وبيئي

الإطار المؤسساتي الوطني

الهيأة الدستورية حول التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة:

- الإشكال اليوم هو أن لجنة الصياغة أبقت على الهياة ولكنها حطت من مرتبتها الدستورية وأحالت للقانون مهمة إحداثها و تعمل كل فعاليات المجتمع المدني اليوم على الضغط من أجل الرجوع إلى الصيغة الاولى الواردة بالمسودات السابقة للدستور
- وتنص خارطة الطريقة الوطنية دعم التوجه نحو إحداث هذه الهياة الدستورية وصرورة العمل على إستكمال الإطار المؤسساتي حول التنمية المستدامة على صوء هذا الخيار مع الإقرار بما يتميز به النظام المجلسي ولكنها لم تعتمد موقف المجتمع المدني حول المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

التوجهات بخصوص الإطار المؤسساتي

- **تقترح خارطة الطريق إحداث مجلس التنمية المستدامة** وذلك وفق قراءة في التوجهات الدولية وترى تونس أن تطوير الاطر الحالية الدولية والإقليمية نحو إحداث مجالس للتنمية المستدامة هو أفضل السيناريوهات لتطوير الاطر المؤسساتية بهذا الشأن وترى انه يجب العمل على تحويل للمجالس الإقتصادية والإجتماعية لمجالس للتنمية المستدامة (على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي العربي والمتوسطي)

أهداف التنمية المستدامة

نحو مقاربة وطنية حول أهداف التنمية المستديمة

- يطالب المجتمع المدني بضرورة إعتماد المقاربات الحقوقية حول التنمية المستدامة rights-based approch for sustainable development في تحديد هذه الاهداف
- كما يدعو لضرورة إعتماد المقاربات حسب النتائج results-based appraoch for sustainable development

وذلك لتحقيق الترابط بين هذه الاهداف وبين منظومة التخطيط التنموي.

نحو مقاربة وطنية حول أهداف التنمية المستديمة

بناء على هذه المواقف، أقرت خارطة الطريق بضرورة إطلاق حوار وطني حول أهداف التنمية المستدامة بغية تحديد مقاربة وطنية بهذا الشان تأخذ بعين الاعتبار نتائج المفاوضات الدولية وتستأنس بتجارب البلدان التي أطلقت مثل هذه المبادرات وتهدف لتحقق التوافق بشانها وذلك بمشاركة فاعلة من طرف المجتمع المدني. ونتمنى أن نحظى في ذلك بدعم لجنة الإسكوا.

وشكرا لكم
على حسن الإصغاء